



## بيان صحفي صادر عن الشبكة الليبية لتعزيز الديمقراطية حول مجريات عملية العملية الانتخابية خلال يوم الاقتراع ويغطي الفترة الصباحية من الساعة 08:30 صباحاً ولغاية 12:00 ظهراً طرابلس - 20 فبراير 2014

إن الشبكة الليبية لتعزيز الديمقراطية هي تجمع طوعي مدني مستقل تشكل من مجموعة منظمات مجتمع مدني ليبية، وإن الشبكة الليبية إذ تستغل هذا البيان لتجديد التهنية لجميع أبناء شعبنا الليبي بمن فيهم من ناخبين ومراقبين ومرشحين وجميع المسؤولين عن إنجاح العملية الانتخابية بمناسبة هذا اليوم الديمقراطي بامتياز الذي جاء نتيجة لثورة الشعب الليبي العظيمة وتتويجاً لجهود الثوار والشهداء رحمهم الله وجزاهم كل الثواب، كما تؤكد الشبكة الليبية رفضها للعنف وتؤكد على ضرورة اتخاذ كافة الاجراءات القانونية الرادعة بحق كل من اعتدى على المقتررات الانتخابية حيث رصدت الشبكة العديد من حالات الاعتداء المسلح على مراكز الانتخابات قبل يوم الاقتراع وخلالها مما أثر على حرية الناخبين وإرهابهم في هذه المراكز، بالإضافة إلى توقف عملية الاقتراع في عدد منها.

لقد نظمت الشبكة الليبية لتعزيز الديمقراطية عملية مراقبة ليوم الاقتراع لانتخاب الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور بالاعتماد على المعايير العالمية للانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة والعادلة، حيث نشرت الشبكة ما يزيد عن (500) مراقب ومراقبة في ما يزيد عن (450) مركز اقتراع ضمن (8) دوائر انتخابية، منهم (22%) نساء، حيث يشكل هؤلاء المراقبون ما يزيد عن (31%) من مجمل عدد المراقبين الذين تم اعتمادهم من قبل المفوضية الوطنية العليا للانتخاب.

وخلال فترة الظهيرة من يوم الاقتراع تم إجراء الاتصال الثاني خلال الفترة ما بين الساعة (12:00) ظهراً والساعة (01:00) ظهراً مع المراقبين المنتشرين في المراكز لأجل الحصول على نتائج مراقبتهم، كما تم استقبال العديد من المكالمات على الخط الساخن الذي خصصته الشبكة للمراقبين لاستقبال الشكاوي والحوادث المتعلقة بيوم الاقتراع وقد خلص فريق عمل الشبكة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- استمرار اقبال الناخبين على معظم مراكز الاقتراع مع وجود بعض الإشكالات الأمنية في بعض المناطق والتي تؤثر على سير العملية الانتخابية بشكل عام.
- يبارك فريق الشبكة الليبية إلى أهلنا في سبها سير العملية الانتخابية في دائرتهم بشكل سلس رغم الصعوبات الأمنية التي واجهتهم خلال الفترة الماضية، إلا أنهم في سبها قدموا نموذجاً من الوطنية والانتماء للعملية الديمقراطية.
- تثمن الشبكة قيام المفوضية بالتعاون مع الجهات الأمنية لتوزيع فرق من الشرطة النسائية في عدد من محطات الاقتراع الخاصة بالنساء بحيث يسهل عملية الاقتراع.



- تقدر الشبكة قيام موظفي الاقتراع بالالتزام بموضوع التعبير الذي يضمن عدم تكرار التصويت.
- رصد مراقبوا الشبكة أن بعض من موظفي المفوضية لا يقومون بأداء مهامهم بالشكل الصحيح حسب الإجراءات المعتمدة مثل عمليات تنظيم الطابور وحفظ النظام داخل محطات الاقتراع، وهذا يؤدي إلى إرباك العملية الانتخابية في تلك المراكز الموجودة في ترهونة وطرابلس.
- رصد مراقبوا الشبكة استمرار تأثير بعض من موظفي المفوضية على الناخبين من خلال التأشير على مرشحين معينين أو التدخل في خيار الناخبين، حيث تم ذكر هذه الملاحظة سابقاً في البيان الذي صدر صباح هذا اليوم، ولكن هذه العملية لازالت مستمرة مما يؤثر على حرية الناخبين في اختيارهم لممثليهم بشكل سري بالتوافق مع المعايير الدولية للانتخابات الحرة والنزيهة ومنها مركز في حي الأندلس في طرابلس.
- ذكر عدد من مراقبي الشبكة أن هناك حالات لم يجد فيها المواطنين أسمائهم ضمن قوائم الناخبين رغم تأكيداتهم بتسجيلهم من خلال الرسائل القصيرة وتلقيهم لرسالة التأكيد للتسجيل في هذه المراكز، مثل مراكز أبو بكر الصديق في سبها وشارع الصريم في طرابلس المركز إلا أن السبب الذي وجدته الشبكة وراء ذلك كان التشابه بين أسماء مراكز الاقتراع في كثير من الحالات، كما رصد مراقبوا الشبكة حالات من تأخر موظفي المفوضية بتعليق جميع سجلات الناخبين النهائية، حيث اضطر عدد من المواطنين لمغادرة مراكز الاقتراع لعدم وجود أسمائهم ضمن الجزء الذي تم نشره بناءً على طلب موظفي المفوضية.
- تؤكد الشبكة على استمرار وجود الدعاية الانتخابية بشكل قريب من مراكز الاقتراع منذ يوم أمس والذي يشكل خرقاً لقانون الانتخاب وقد تمت الإشارة إلى هذه الملاحظة في بيان الشبكة الأول، ومثال ذلك مركز أبو بكر الصديق في ترهونة ومركز علي وريد في طرابلس.
- وجود مراكز اقتراع لا تتحقق من هوية الناخبين بما يخالف القانون والإجراءات الخاصة بالاقتراع والتي تؤكد ضرورة التثبت من هوية المقترع، حيث تؤكد الشبكة على ضرورة التزام موظفي المفوضية بالإجراءات التي صدرت سابقاً، مثل مركز الصديق كشوان في طرابلس.
- ورد للشبكة ملاحظة أنه تم تغيير موقع مركز اقتراع من المراكز الخاصة بموظفي الحقول النفطية من مكان إلى آخر قبل يوم الاقتراع مباشرة وبدون إعلام الناخبين، وهو المركز في ميناء الزويتينة.
- تطالب الشبكة من المفوضية ضرورة التأكيد على موظفيها بتزويد المراقبين ووكلاء المرشحين بجميع المعلومات التي يطلبونها بما يتماشى مع المعايير الدولية في شفافية الانتخابات، حيث ورد للشبكة قيام بعض موظفي المفوضية بالامتناع عن تزويد المراقبين ووكلاء المرشحين بالمعلومات التي يطلبونها حول سير العملية الانتخابية، كما تطالب الشبكة من المفوضية ضرورة نشر جميع المعلومات المتعلقة بحالة مراكز الاقتراع التي تعاني من مشاكل سببت تعليق الانتخابات فيها.



- تود الشبكة الإشارة إلى أنها اضطرت إلى سحب مراقبها المتواجد في مركز فقهاء حرصاً منها على سلامته، وذلك لاعتراض كثير من المواطنين على وجوده، وهنا تحمل الشبكة المفوضية ما يترتب على غياب المراقبين من احتمال حدوث أي خروقات.
- وأخيراً، إن الشبكة الليبية لتعزيز الديمقراطية إذ تدعوا مرة أخرى المفوضية الوطنية العليا للانتخابات والقوات الأمنية والجيش إلى تحمل مسؤولياتهم والحفاظ على الأمن وتسهيل مهمة الانتخاب والحفاظ على حق الناخبين في الاقتراع وتدعو الشبكة أهلنا في كل أرجاء ليبيا إلى التحلي بالصبر والحفاظ على العملية الانتخابية والابتعاد عن العنف والتي ستشارف على الانتهاء خلال الساعات القليلة القادمة.

### تعريف بالشبكة الليبية لتعزيز الديمقراطية

الشبكة الليبية لتعزيز الديمقراطية هي تجمع طوعي مدني مستقل تشكل من مجموعة منظمات مجتمع مدني ليبية، وتعمل هذه الشبكة في عدة مجالات تنموية مختلفة بهدف تمكين المجتمع الليبي وتعزيز مبادئ الديمقراطية والمجتمع المدني والعدالة الاجتماعية التي تقوم على أساس العدالة والمساواة بين كافة المواطنين بدون تمييز.

كما تسعى الشبكة لضمان ديمقراطية وعدالة وحرية ونزاهة الانتخابات في ليبيا على مختلف أنواعها ودرجاتها لذا تقرر أن تكون مشاركتها في مراقبة إنتخاب الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور هي أول مشروع تعمل به الشبكة إيماناً منها بأن المراقبة المستقلة المحايدة تمنح المواطنين الثقة بمدى صحة وسلامة الاجراءات المتبعة والنتائج المترتبة عن العملية الانتخابية، وتطمح الشبكة أن تكون مصدراً قيماً وموضوعياً لأي مشرّع أو ناشط أو مختص للاستفادة من تقاريرها أو ملاحظاتها في تقييم العملية الانتخابية أو تقديم مقترحات إصلاحية بشأنها.